

تاج العز مركز تمى الامديد محافظة الدقهليه

تقع قرية تاج العز فى الجهه الشرقيه لمحافظة
الدقهليه

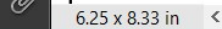
على خط طول 30 درجه و95 دقيقه

وخط عرض 31 درجه و58 دقيقه

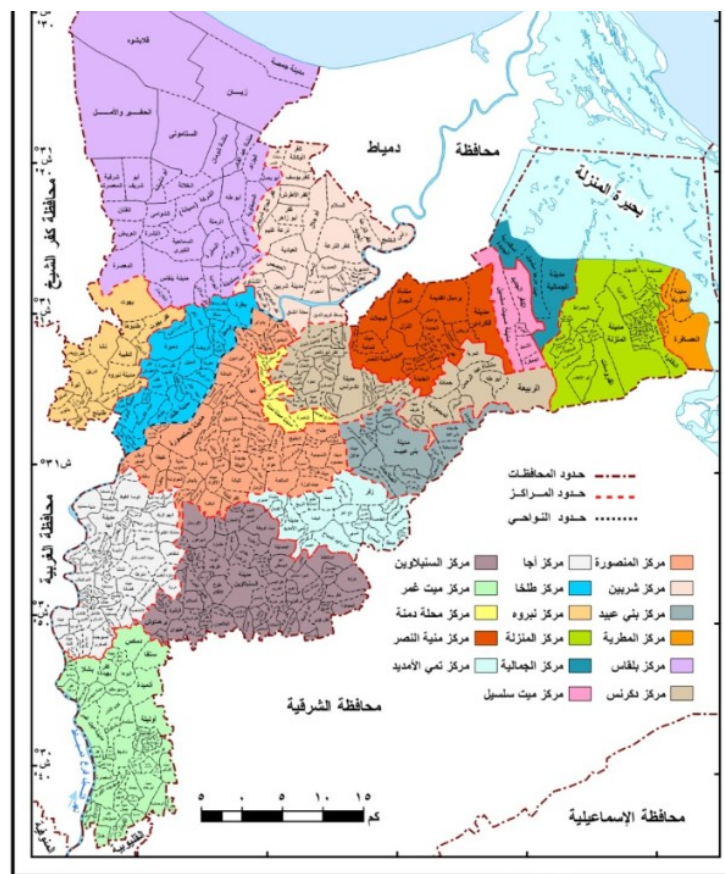
مقاس على محور نقطة البوليس

نشأة ام الدياب التسمية أسبابها و مدلولها:

- **ام الدياب** تقع ام الدياب على فرع النيل (الفرع
المنديسى) وبلدة (منديس رقم 16 على
الخريظه) وكان يسمى (فرع فم الديبه) حيث انه
يصب فى بحيرة المنزله فى مصب يسمى فم الديبه
(ملحوظه يوجد على بحيرة المنزله (4) مصبات منذ
العصر القديم) انظر كتاب النيل عند الفراعنه) ولهذا
سميت بام الدياب



صوره



المصدر : ١- هيئة المساحة العسكرية، خريطة محافظة الدقهلية الإدارية، مقياس رسم 1: ١٥٠,٠٠٠، طبعة عام ١٩٩٦.
٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وحدة إقم المعلومات الجغرافية، الخريطة الرسمية لمحافظة الدقهلية، ٢٠١٠.

شكل (٣) نواحي محافظة الدقهلية حسب حدودها الإدارية عام ٢٠٠٦

قری مرکز تمی الامدید



قرية ام الدياب وعزبها

سنة 1349 ميلاديه

ثانيا : اول ذكر لاسم قرية أم الدياب فى :

كتاب : الانتصار لواسطة عقد الامصار

تأليف : ابراهيم بن محمد بن ايدم بلن دقماق

ترجمة المؤلف :

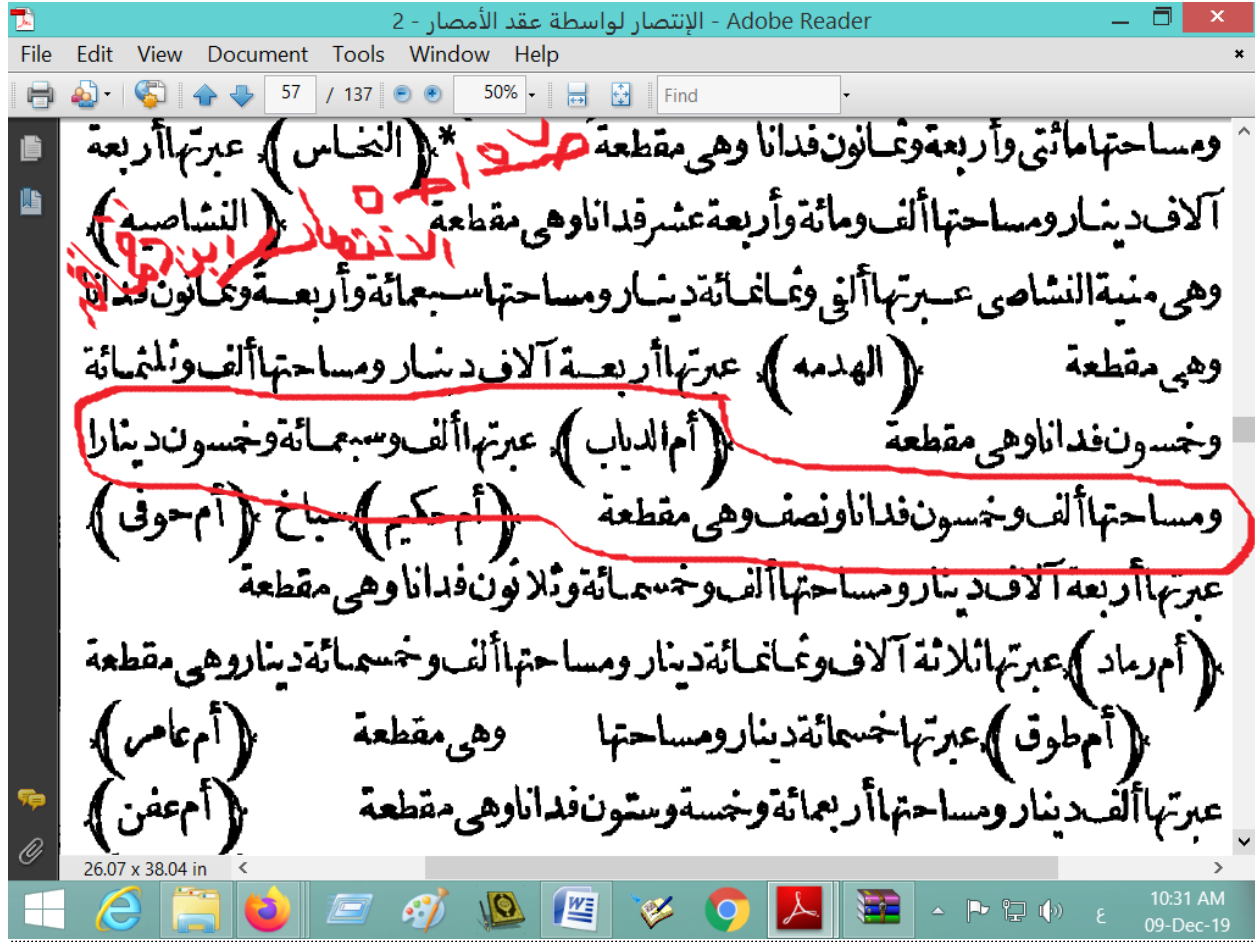
ابن دُقماق (750 - 809 هـ / 1349 - 1407 م) هو مؤرخ الديار المصرية في زمانه.

هو صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيذر بن دقماق القاهري. كتب نحو مئتي سفر في التاريخ، من تأليفه ومنقوله. وكان معروفاً بالإنصاف في تواريخه.

من مؤلفاته:

- الانتصار لواسطة عقد الأمصار
- و لخصه في كتاب سماه «الدَّرَّة المضيّة في فضل مصر والإسكندرية
- ترجمان الزمان في تراجم الأعيان».
- الجوهر الثمين في سير الخلفاء والملوك والسلطين.
- الدّر المنضد في وفيات أمة محمد
- عقد الجواهر في سيرة الملك الظاهر» و اختصره في كتاب اسماه «ينبوع المظاهر في سيرة الملك الظاهر
- فوائد الفرائد
- الكنوز المخفية في تراجم الصوفية
- نزهة الأنام في تاريخ الإسلام

نص مقال بن دقماق

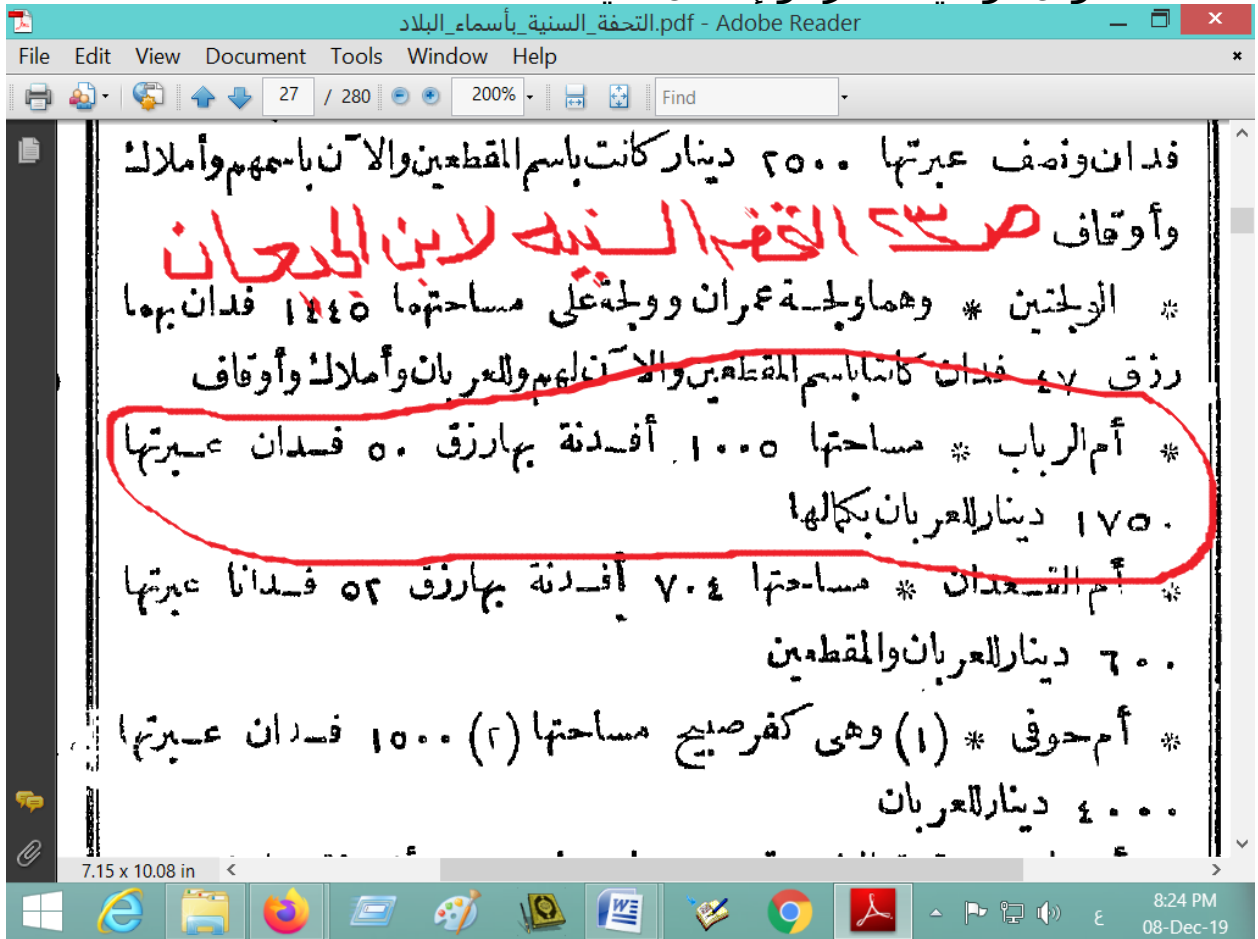


سنة : 1480 ميلاديه

ثانيا : كتاب التحفه السنيه باسماء البلاد المصريه

تاليف: يحيى بن شاكر بن عبد الغني بن شاكر ابن ماجد أبو
 زكريا شرف الدين الشهير بابن الجيعان (814 - 885
 هجرية = 1412 - 1480 ميلادية) أصله من دمياط

ومولده ووفاته بالقاهرة. كان مستوفي ديوان الجيش بمصر.
وهو صاحب كتاب «التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية»
ولعل من تأليفه «القول المستظرف في سفر مولانا الملك الأشرف»
ويسمى «تاريخ قايتباي (وجعل صاحب هدية العارفين الكتابين «التحفة»
و«القول المستظرف» من تأليف ابنه أحمد بن يحيى).
□ **مستوفي الديوان** هو الكاتب التي تلي وظيفته ناظر الديوان.
واختصاصاته: ضبط الديوان، والتنبيه على ضرورة استيفاء مستحقاته
المالية لدى أربابها في مواعيدها، ومراقبة موظفي الديوان ويسمى
«قطب الديوان». ويتحمل المستوفي مسؤولية عدم التنبيه على مواعيد
جباية الأموال أو أي تأخير أو إهمال في جباية المتحصلات.



- ووردت محرفه باسم (**ام الرباب**) من اعمال الشرقيه (محافظة الشرقيه) فى صفحة (23) من كتاب التحفه السنيه باسماء البلاد المصريه جمع الشيخ الامام شرف الدين بن المقر بن الجيعان كاتب الروك الناصرى (مسح الاراضى) وذكر مساحة ارضها ب (1005 فدان

مؤجره للعربان بعبره (قدر متحصلها) = 1750 دينار جيشى

(قيمة الدينار الجيشى = 60 قرش ذهب)

بالاضافه الى (50) فدان رزق احباسيه (ارض وقف للأعمال الخيره)

وهذا الحصر للاراضى فى ايام الاشرف شعبان بن حسين فى اخر شهر شوال عام 777 هجرى

ثالثا : كتاب الشرقيه فى عصرى سلاطين الايوبيين والمماليك-- طبعة دار المعارف 1997

للدكتور محمد فتحى الشاعر

وردت باسم (**ام الدياب**) صفحة 191 كالاتى:

جدول يبين الاقطاعات والاقواق بالشرقيه فى القرنين الثامن والتاسع الهجرى

رقم	اسم الناحيه	اسمها الحال	مساحتها بالفدا	الرزق الاحباسيه	عبرتها بالدينار الجيشى	مركزها الحالى

27	ام الدياب	ن	1005	50	1750	السنبلاوي
----	-----------	---	------	----	------	-----------

history00586 التاريخ في عصر سلاطين الأيوبيين والمماليك لمحمد فتحي - Adobe Reader

File Edit View Document Tools Window Help

193 / 212 33.3% Find

تايح اقطاعات المصريين	مركزها	عبرتها بالدينار	الرزق الاحباسية	مساحتها	بالفدان
بليس	٢٨٠٠	٧٥	٤٠٠	٨١٥	١٠٠٥
فاقوس	١٠٠٠	٢٥	١٥٠٣	٣٦٠	١٧٥٠
المنبلا	١٧٥٠	٥٠	١٢٢٩	١٠٠٥	٢٣٠٠
فاقوس	٢٨٠	٢٤	١٢٢٠	١٠٨٠	٢٩٥
بنها	٢٠٠٠	٦٤	٢٣٧	٢٩٠٠	٢٠٠٠
فاقوس	٢٤٠٠	—	—	—	—
فاقوس	١٠٠٠	—	—	—	—
فاقوس	٤٠٠	—	—	—	—
فاقوس	٢٠٠٠	—	—	—	—

31.22 x 43.03 in 8:50 PM 08-Dec-19

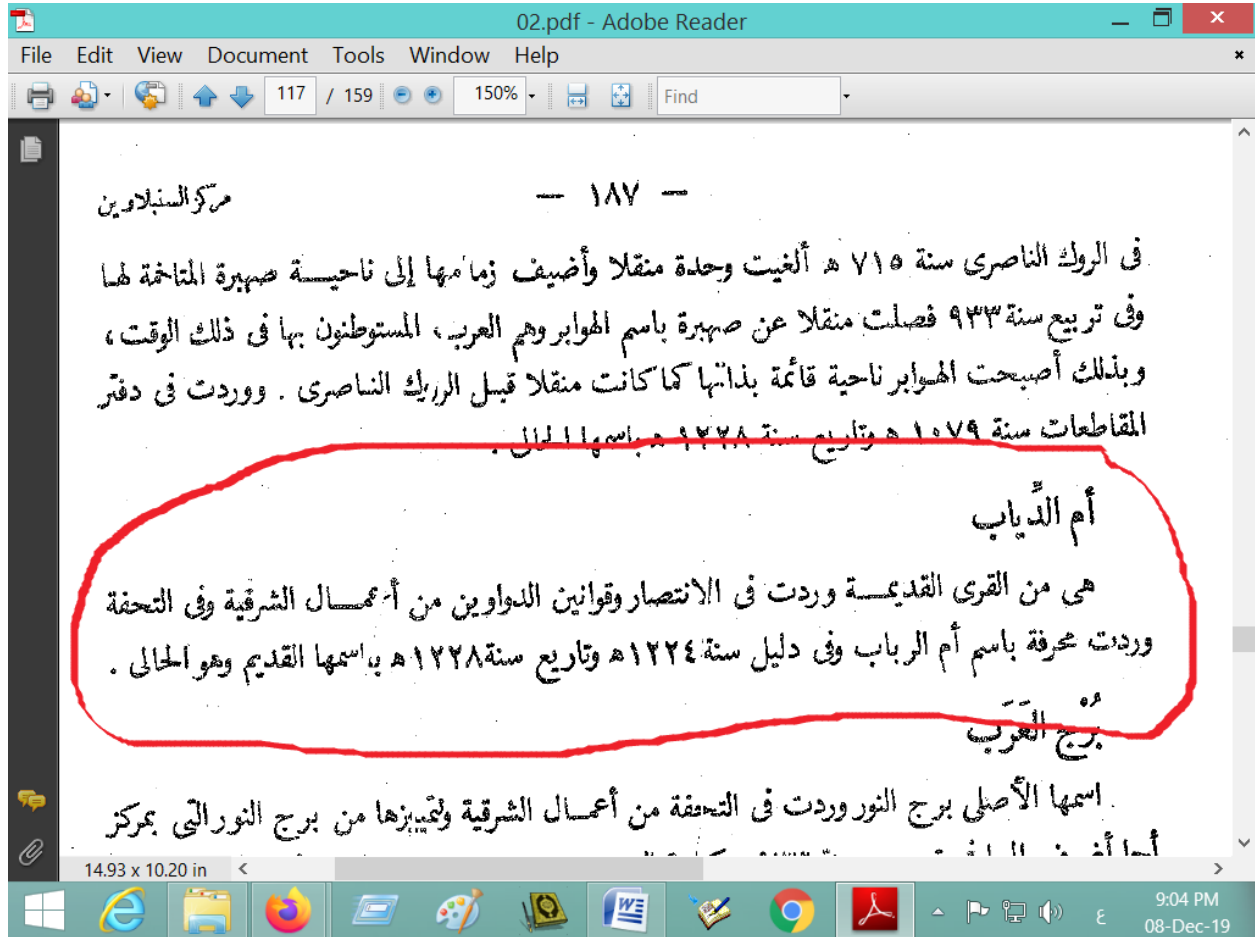
رابعاً - ووردت في القاموس الجغرافي للبلاد المصرية
من عهد قدماء المصريين

الى سنة 1945 ميلاديه

تاليف محمد رمزى المفتش السابق بوزارة المالية

وابن المرحوم عثمان بك رمزى صاحب عزب رمزى
بجوار قرية المقاطعه

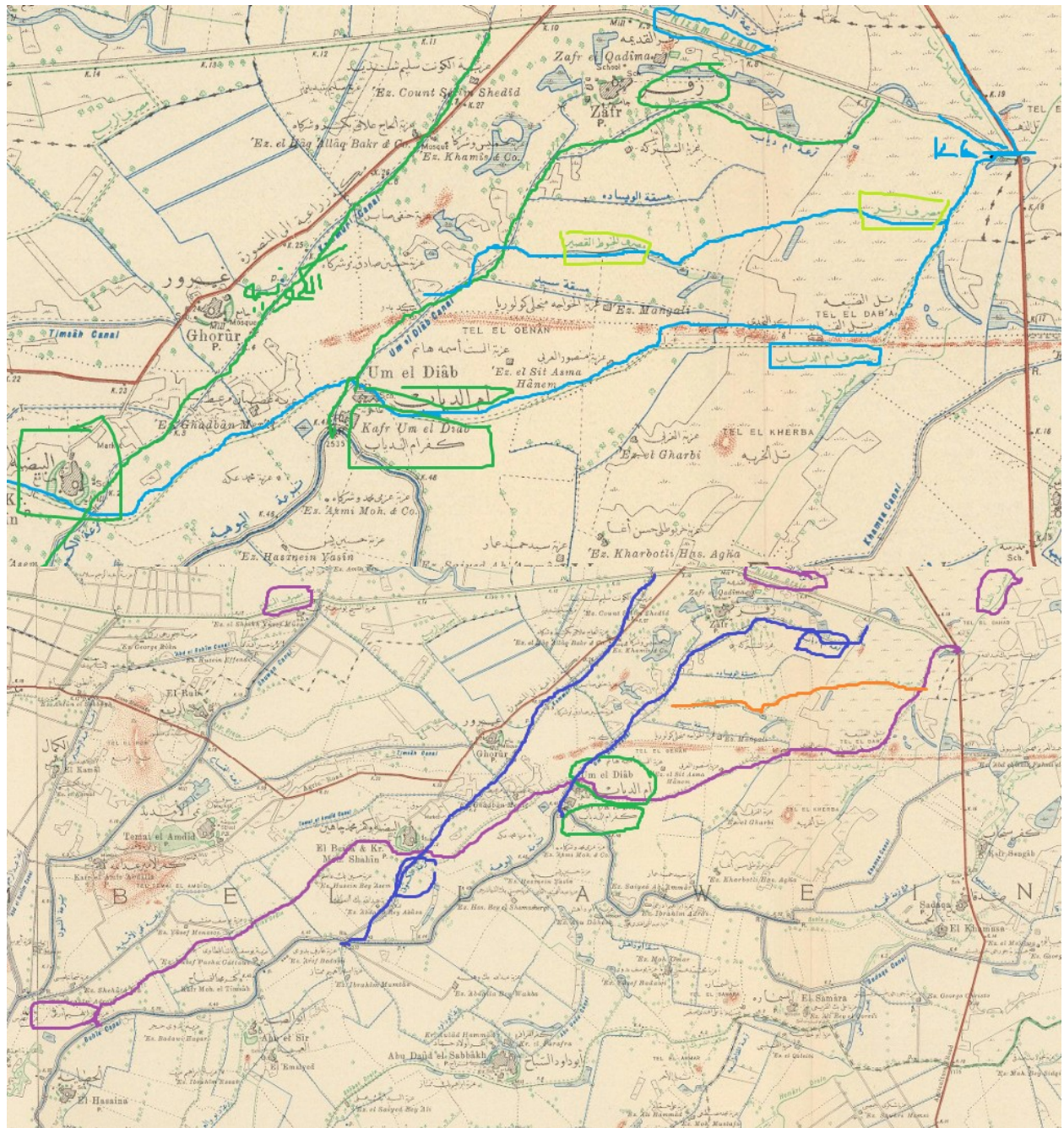
وردت فى صفحة 187 بانها من القرى القديمه
وموجوده باسم (ام الدياب) فى دليل 1224
هجري وتاريخ سنة 1228 هجرى

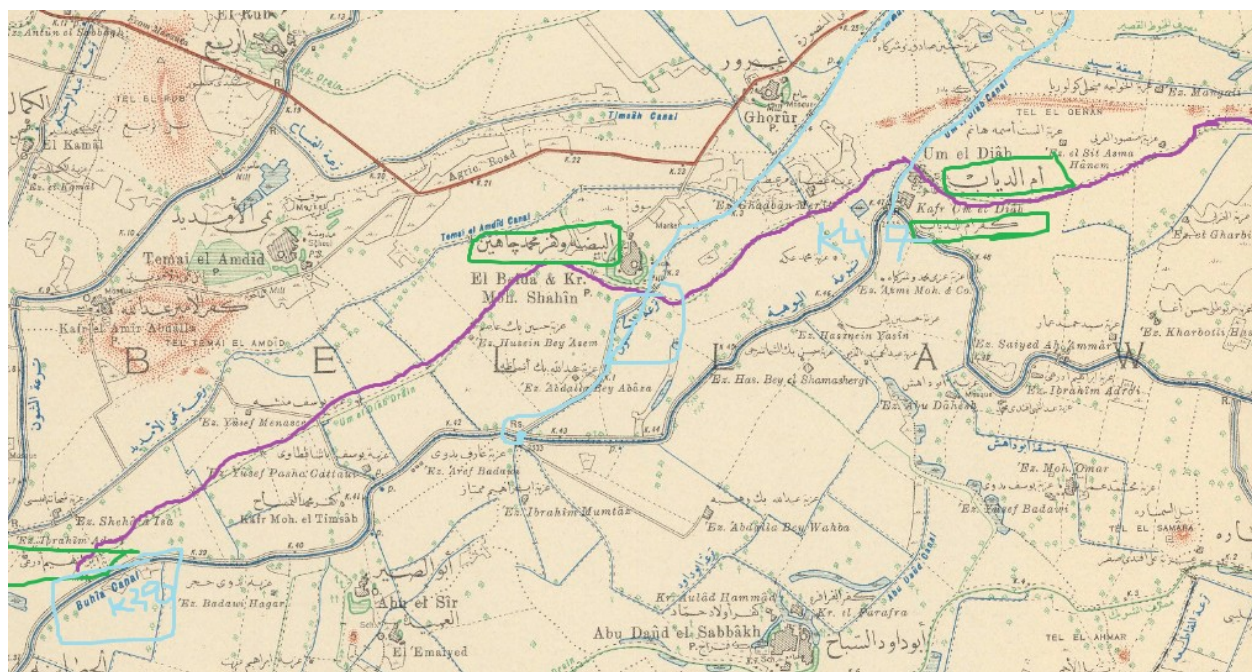


1896 ميلاديه

خامسا :مصرف صرف ام الدياب

**قرار خدیوی مصر بانشاء مصرف صرف اراضی زراعیه
لکل من تمی الامدید والبیضا وام الدیاب**





نحن خدو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأى مجلس انتظار
أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

يعتبر مصرف أم الدياب الذي أنشئ في سنة ١٨٩٦ بمديرية الدقهلية حسب المين
بالاجرة على الرسم الملحق بأمرنا هذا من المنافع العمومية

(المادة الثانية)

تعتبر الأراضي التي أخذت بالمصرف المذكور وقدر مساحتها ستة وثلاثون فدانا
وسنة عشر قيراطا وأربعة أسهم من زمام نواح أم الدياب والبيضا وبقى الامديد وكفر
محمد شاهين وصدفه باقليم الدقهلية منزوعة الملكية للنفعة العمومية

(المادة الثالثة)

تنقل من أملاك الحكومة الخصرية الى الاملاك العمومية قطع الاراضي التي أخذت
أيضا بالمصرف المذكور من الأملاك الأميرية وقدر مساحتها واحد وعشرون فدانا
ونسعة عشر قيراطا بنواح البيضا وبقى الأمديد وزفر وصدفه بالاقليم المذكور

(المادة الرابعة)

على ناظرى الاشغال العمومية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه
صدر بسكندرية في ٢ جادى الثانية سنة ١٣١٩ - ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠١

بأمر الحاضرة الخديوية

(نقرى)

ناظر المالية ناظر الاشغال العمومية بالنيابة عن رئيس مجلس انتظار
(احمد مفلوم) (نقرى) (نقرى)

سادسا : تغيير اسم أم الدياب الى تاج العز

1946 ميلاديه

اولا قرار وزير الداخليه

١٠ في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦

وزارة الداخلية

قرار بتغيير اسم ناحية أم الدياب بمركز السنبلوين باسم
ناحية "تاج العز"

وزير الداخلية (بالنيابة)

لبناء على طلب مديرية الدقهلية ؛
وبعد موافقة كل من وزارة المالية ومجلس المديرية ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تغيير اسم ناحية أم الدياب بمركز السنبلوين باسم ناحية
"تاج العز".

مادة ٢ - لكل مدير الدقهلية تنفيذ هذا القرار .
تحريراً في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٦٥ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦) .

عبد القوي محمد

**ثانيا قرار وزير الماليه بتغيير اسم ام الدياب الى تاج
العز**

وزارة المالية

قرار لوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٦

لتغيير اسم ناحية "أم الدياب" بمركز السبلاوين مديرية الدقهلية
باسم ناحية "تاج العز"

وزير المالية

لبناء على القرار الصادر من وزارة الداخلية بتاريخ ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٤٦ بتغيير اسم ناحية "أم الدياب" بمركز السبلاوين مديرية الدقهلية
باسم ناحية "تاج العز" ؛

الوقائع المصرية - العدد ٥

٦

فكر ما هو آت :

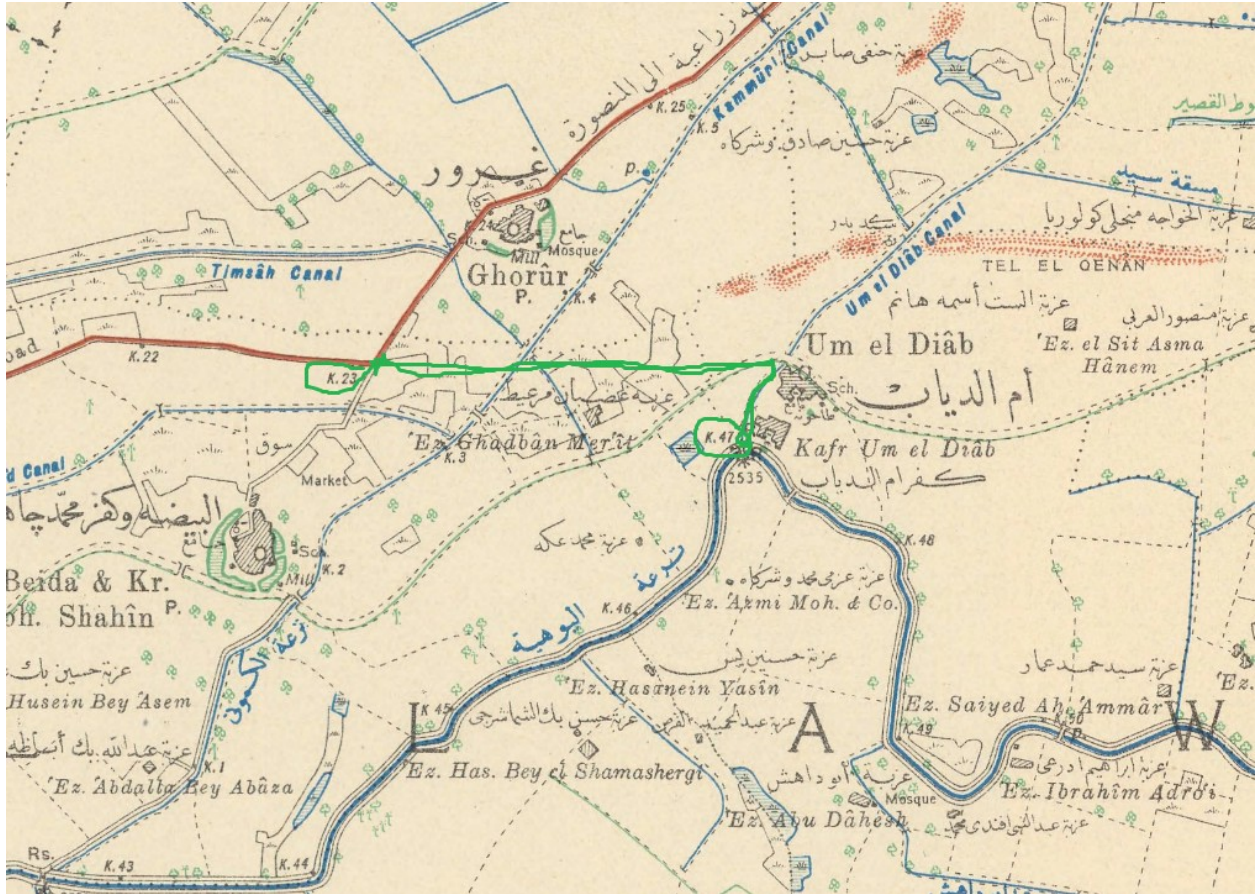
قاعدة ١ - يُنفذ تغيير اسم ناحية "أم الدياب" بمركز السنبلوين
مديرية الدقهلية باسم ناحية "تاج العز" بسجلات المساحة والخرائط
والمكلفات .

قاعدة ٢ - أهل مصلحة الأموال المقررة والمساحة تنفيذ قرارنا هذا
كل منهما فيما يخصها ما

تحريراً في ٢٢ المحرم سنة ١٣٦٦ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦)

أبراهيم عبد الهادي

سابعا : طريق من البيضا الى ام الدياب (باللون الاخضر)



عام 1958 ميلاديه

**انشاء طريق من محطة سكك حديد (البيضا وغرور)
عندد الكيلو 23 من الطريق الزراعى القادم من
المنصوره الى مركز دكرنس**

**الى الكيلو 47 طريق البوهيه (امام عزبة حسنين
ياسين) (اللون البنى اعلى شمال الخريطة)**

قرار وزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٨

في شأن اختبار مشروع إنشاء وصلة بين الطريقين رقمي ٧١٣ و ٤٨
مارة بتاحيتي تاج العز والبيضة بتاحيتي (البيضة وكفر
شاهين) (وتاج العز) مركز السبللاوين بمديرية الدقهلية
مشروع رقم ١٧٦ طرق . من أعمال المنفعة العامة

وكل وزارة المواصفات المساعد

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
في شأن ترخيص ملكية المقارنات للمنفعة العامة أو التحسين ؛

وعلى القرار بقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض
بالاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٩٩ الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ؛
المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٣٠٤ بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥ الصادر بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٥٧ ؛

قرر :

١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء وصلة بين الطريقين
رقمي ٧١٣ و ٤٨ مارة بتاحيتي تاج العز والبيضة بتاحيتي البيضة وكفر
شاهين وتاج العز مركز السبللاوين بمديرية الدقهلية مشروع
رقم ١٧٦ طرق .

والموضح بيانه وموقعه بالمذكرة والرسم المرفقين .

الوقائع المصرية - العدد الأول

١٦

مذكرة إيضاحية

في شأن مشروع إنشاء وصلة بين الطريقين رقمى ٧١٣ و ٤٨ و
 مارة بناحيتى تاج العز والبيضة بناحيتى (البيضة وكفر محمد
 شاهين) (وتاج العز) مركز السنبلاوين بمديرية الدقهلية
 مشروع رقم ١٧٦ طرق .

نظرا لقيام مصلحة الطرق والنقل البرى فى إنشاء وصلة بين الطريقين
 رقمى ٧١٣ و ٤٨ مارة بناحيتى تاج العز والبيضة بناحيتى تاج العز وكفر
 محمد شاهين وتاج العز مركز السنبلاوين بمديرية الدقهلية مشروع رقم ١٧٦
 طرق خضعا على حساب مجلس مديرية الدقهلية .

ونظرا لوجود بعض الأراضى المتداخلة فى هذا المشروع ويستندعى
 الأمر نزع ملكيتها للنفعة العامة .

لهذا رأى اصدار القرار الوزارى المرافق بتقرير المتفعة العامة
 للشرع المشار إليه وذلك بالتطبيق لأحكام المادة الثانية من القانون
 رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين .

الباب الثانى

محاكم الأخطاء

اولا :تعريف عن محاكم الاخطاء

ثانيا قرار تشكيل محاكم الاخطاء

القرار رقم 11 لسنة 1912 بتشكيل محاكم الاخطاء



الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

أنظر الصحيفة الاخيرة لجميع العمليات الفتية بالاشتراكات ونشر الاعلانات القانونية

يوم الاربعاء ٢٦ جادى الثانية سنة ١٣٣٠ - ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ (السنة الثانية والثمانون)

ارادات سنة - اوامر عالية - قرارات

أوامر عالية

قانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢

قانون تشكيل محاكم الاخطاط

محمد خديو مصر

على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى القوانين المعدلة

عرضه جلالتا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار

رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

تشكيل محاكم الاخطاط ودوائر اختصاصها

المادة الاولى

المادة الثانية

تعين دوائر اختصاص هذه المحاكم بقرار يصدره ناظر الحقانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية ويقسم كل مركز من مراكز المديرية الى خطين قضائيين أو أكثر

في تأليف محاكم الاخطاط

المادة الثالثة

تؤلف محكمة الخط من خمسة من الاعيان يكون أحدهم رئيسا ويكون تعيينهم بقرار من ناظر الحقانية واقتضاهم بالكيفية المبينة في المادة السادسة وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم الرئيس

المادة الرابعة

لا يجوز تدب أحد عضوا المحكمة اخطاط عالم يكن جاززا للشروط الاتية

- ١ - أن يكون بالنا من العمر خمس وعشرين سنة كاملة على الأقل
- ٢ - أن يحسن القراءة والكتابة
- ٣ - أن تكون له أسلاك في الخط
- ٤ - أن يكون معروفا في الخط بالتمزعة والوجاهة
- ٥ - أن لا يكون موظفا بالحكومة ولا ضابطا في الجيش الدامل ولا مأذونا ويعوز بمسبة استثنائية ادراج أسماء العمدة والمشايج في لقوائم المنصوص عليها في المادة التالية

الوقائع المصرية ١٢ يونيو سنة ١٩١٢

أوامر عالية - قرارات

سادس - الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة اذا كانت قيمة المدعى هو ثلاثة آلاف قرش

سابع - كل قضية يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط في سكا انتهائيا

المادة الحادية عشرة

تتكم بحكمة الخط حكم انتهائيا في المسائل المتعلقة بفصل حدود الاراء والانتفاع بحساب الرى والمصارف الخصوصية باعادة التى الى اصله وت في الموضوع الى الجهة المختصة

المادة الثانية عشرة

تتكم بحكمة الخط حكم قابلا للاستئناف امام القاضى الجزئى في المساء

اولا - الدعاوى العينية التى لا تزيد قيمتها عن ألف قرش

ثانيا - الدعاوى المتعلقة بملكية السوان أو الانتفاع بها مهما كان المدعى به فيها

ثالثا - الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة اذا كانت قيمة المدعى به في ثلاثة آلاف قرش ولا تتجاوز ستة آلاف قرش

رابعا - الدعاوى المتعلقة بانارة وضع اليد على العقار متى كانت من قبل صلا من المدعى عليه لم يمس عليه أكثر من شهر قبل وقع الدعوى

المادة الثالثة عشرة

رئيس محكمة الخط أن يأمر بالتخذ الاجراءات التحفظية

المادة الرابعة عشرة

لا تكون محكمة الخط عاصمة بالنظر في الدعوى الا اذا كان المدعى و عليه متوطنين أو مقبسين في دائرة اختصاص محكمة من محاكم الاخطاط

المادة الخامسة عشرة

تتكم بحكمة الخط في جميع المخالفات التى لا يعاقب عليها غير القرامة التى لا خمسة وعشرين قرشا وتختص ايضا بالحكم بهذه العقوبة أو بالحبس لمدة عن أربع وعشرين ساعة

اولا - على من وقعت منه مشاجرات بسيطة أو ايداء أو قسوة خط لم ينشأ عن ذلك جرح

المادة الخامسة

يؤى لكل من النائب العموم والمدير ورئيس المحكمة الابتدائية فائمة امانة لاجاء عشرة على الأكثر وسنة على الأقل من اعيان تكون الشروط المبينة في المادة السابقة وترسل تلك القوائم من نظارة نظارة الداخلية لاهداء ما يكون لديها من الملاحظات والنا تصدر وجود ب من اعمال الخط فقط بكل العدد المذكور من احدى المراكز

المادة السادسة

تظر الحقاينة في كل سنة قرارا بتعيين الاعيان الخمسة الذين يتألف الخط ويكون اختيارهم من بين الاعيان المبينة في القوائم المذكورة

المادة السابعة

تلك القرار الاعيان الثلاثة المنوبين في حكم

المادة الثامنة

أحد اعضاء محكمة الخط يتدب القاضى الجزئى بدله أحد الاثنين الخمسة فان كان النائب هو الرئيس بين القاضى في قرار التعيب من

المادة التاسعة

يحل أحد الاعضاء الخمسة المنتخبين طبقا للمادة السادسة انقضى من بين الاعيان المذكورة اسماءهم في القوائم المنصوص عليها في المادة ولو عن ناظر الحقاينة

المادة العاشرة

تقال الاعيان سنة واحدة ويحوز تجديد نسيبهم

في الاختصاص

المادة العاشرة

محكمة الخط بالحكم النهائي في جميع المواد المدنية والتجارية الآتية

الدعاوى المتعلقة بأموال متعولة اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن

الدعاوى المتعلقة بطلب ابرء الانفار والصناع اذا كان المدعى به عن ألف قرش

الدعاوى المتعلقة بالانلاف الخاسل في اراضى الزراعة أو في الخسار بملات سواء كان فصل الفصان أو حيوان اما كانت قيمة النعم بعض تزيد عن ألف قرش

أرادات مصرية - أوامر عالية - قرارات

المادة السادسة عشرة

الخط ولزيمها في المسائل التي من اختصاصها النظر فيها كل من الجزئي لكن لا يجوز الحكم بالحبس لأكثر من أربع وعشرين كريد عن خمسة وعشرين قرشا

المادة السابعة عشرة

الاخطاط في تطبيق القوانين الدات الحلة الثابتة التي لا تخالف قانون الطيب

في حضور الخصوم وفي الصلح

المادة الثامنة عشرة

م أمام محكمة الخط بانفسهم ولا يقبل حضور وكلاء عنهم الا في حالة الإكراهات المنصوص عليها في المادة الرابعة

المادة التاسعة عشرة

مكة الخط أن تسمى في الصلح بين الخصوم في جميع القضايا المدنية التي تدخل ضمن اختصاص القاضي الجزئي فان لم يتم الصلح المذكورة في القضايا التي من اختصاصها وأحوال الأخرى

في المرافعات

المادة العشرون

بل أمام محاكم الاخطاط هي

قرارات

رواق الرسمية أو العرفية

يهود

رواق القاطعة

من

المادة الحادية والعشرون

لخط من تقاه نسبها أو بناء على طلب الخصوم أن تكلف الخصم من خصومة مع احترام عقيدته الدينية متى رأت أن ذلك أكد

المادة الثانية والعشرون

لخط أن تمهل المدعى في أداء الدين إلى أجل لا يتجاوز مجموعها مع الكفالة أو بدونها

من المهمة إلى الحصول القبل وذلك في الأحوال الاستثنائية

المادة الرابعة والعشرون

بضع ناظر الحفانية لأشعة لإجراءات المرافعات والتشديد في القضايا التي من اختصاص محاكم الاخطاط النظر فيها يصدر بها أمر عال بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ويصدرها الآن ناظر الحفانية مؤتمرا بموافقة مجلس الشورى في وقت الشروع في توسيع نشر تلك المحاكم ويضع أيضا مخرجة للرسوم القضائية أمام تلك المحاكم بالطريقة عينها وتقدر الرسوم بحيث لا تزيد عما يقضى بالمعايير اللازمة لسير محاكم الاخطاط

في أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون

استثناء من نص المادة الثالثة مجلس القاضي الجزئي وحده في محكمة الخط التي به محل المركز وله أن يرأس جلسات محاكم الاخطاط الكائنة في دائرة اختصاصه وجب أن يتولى أحد أعضاء المحكمة بالدور والأحكام التي تصدر في المحاكم تكون عرقالة للاستئناف

المادة السادسة والعشرون

يلغى القانون بمرة ٨ سنة ١٩٠٤ المتعلق بمحاكم المراكز في كل مركز أُنشئت فيه محاكم أخطاط ويظل كذلك سريان المادتين التاسعة والعاشر والفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة المتعلقة باختصاص المدعي في المواد الجنائية من الأهم المعلق الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٥ وكذا الأمر العالي رقم ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ المتعلق باختصاصهم في المواد المدنية

المادة السابعة والعشرون

انما لم يحدد القرار المنصوص عليه في المادة الثالثة يظل سريان هذا القانون ويقوم القاضي الجزئي بجميع الأعمال القضائية في مركزه ويرجع اختصاص المدعي المذكور في المادة السابقة كما كان

المادة الثامنة والعشرون

لا يعمل بهذا القانون في عواصم المديرية ولا في المحافظات

المادة التاسعة والعشرون

يجب على قاضي المحكمة الجزئية أن يقيم في المركز الذي فيه محكمة

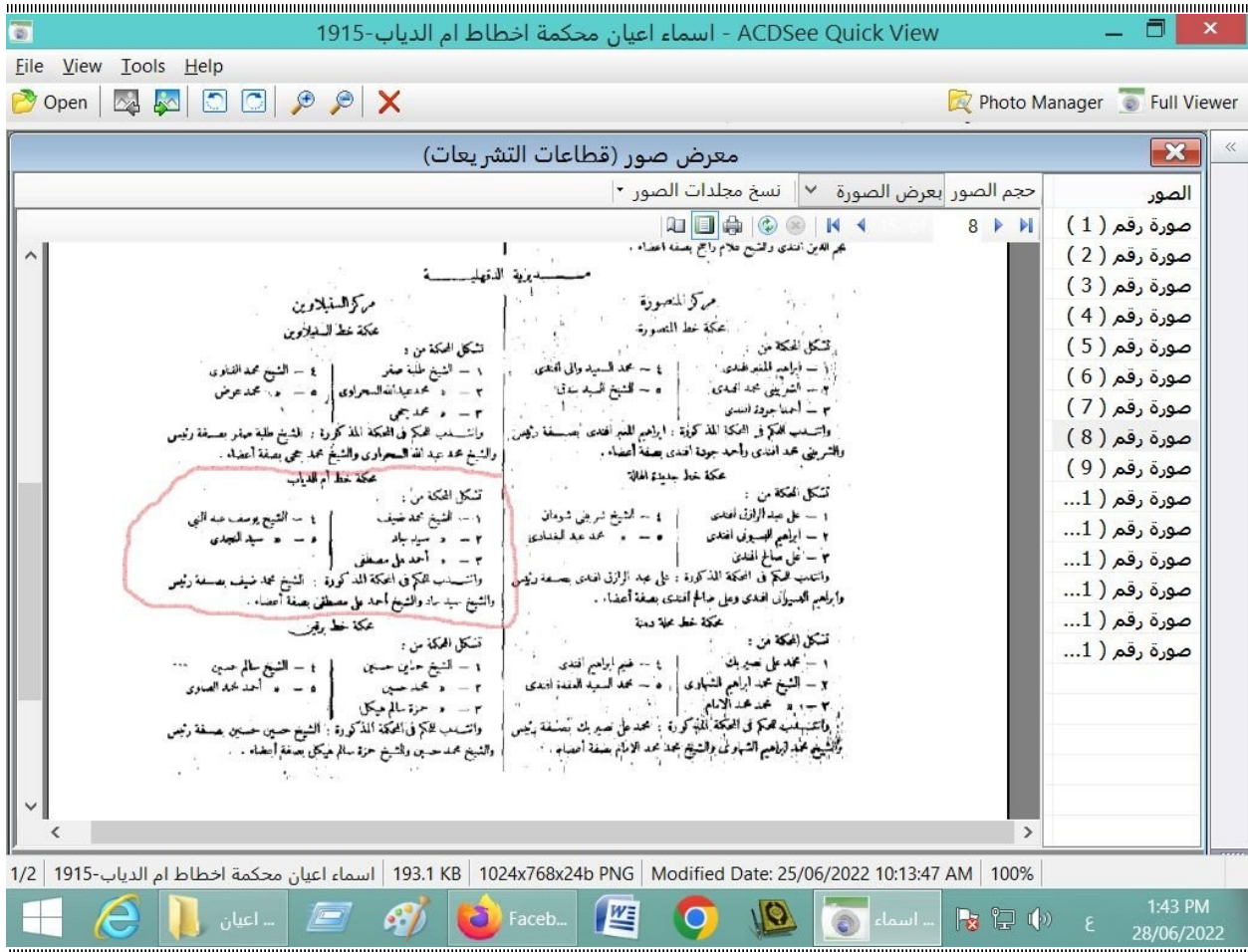
المادة الثلاثون

على ناظر الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجب العمل به من أول يولي سنة ١٩١٢

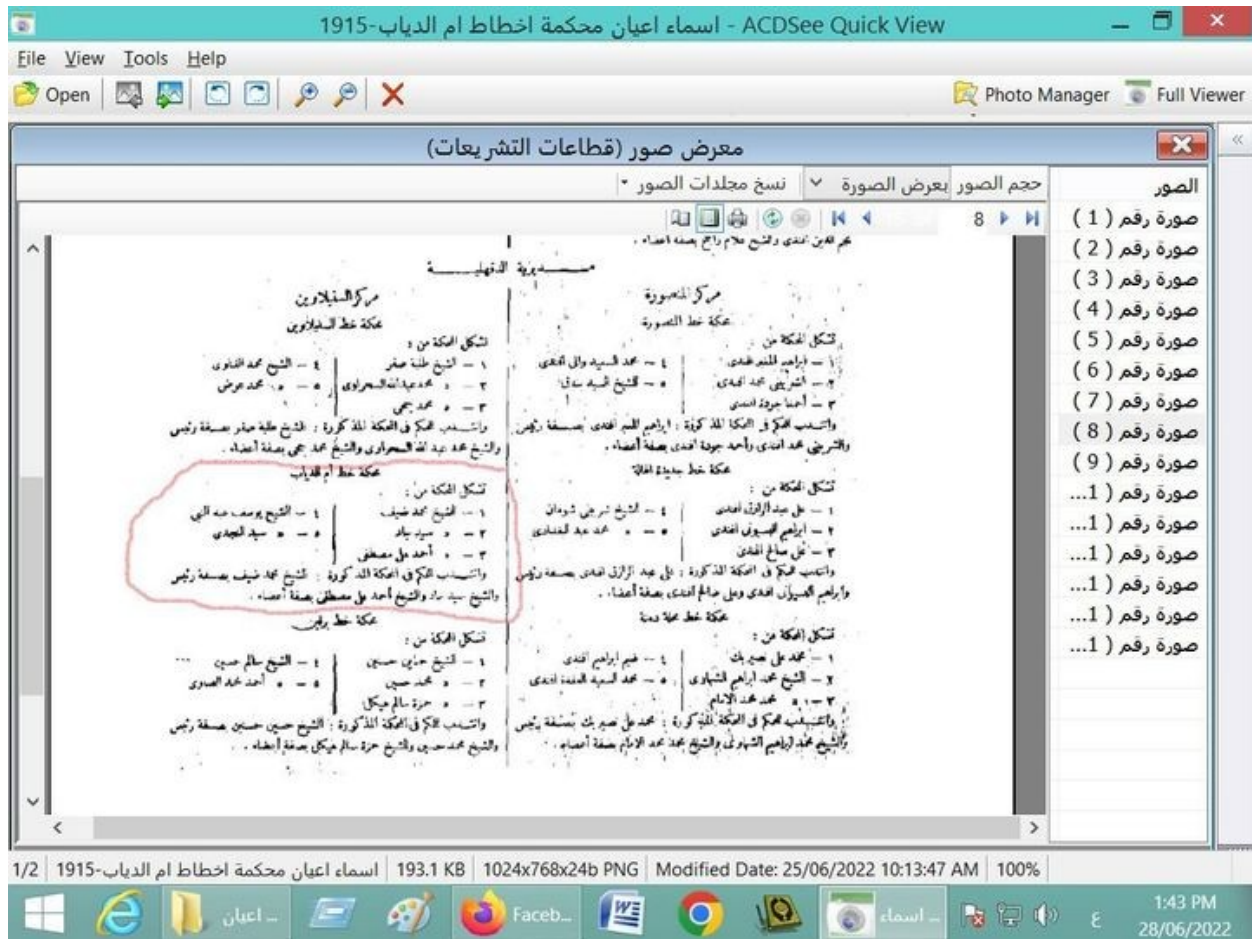
صدر بالاسكندرية في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ - ٨ يونيو سنة ١٩١٢

ثالثا : محكمة خط أم الدياب

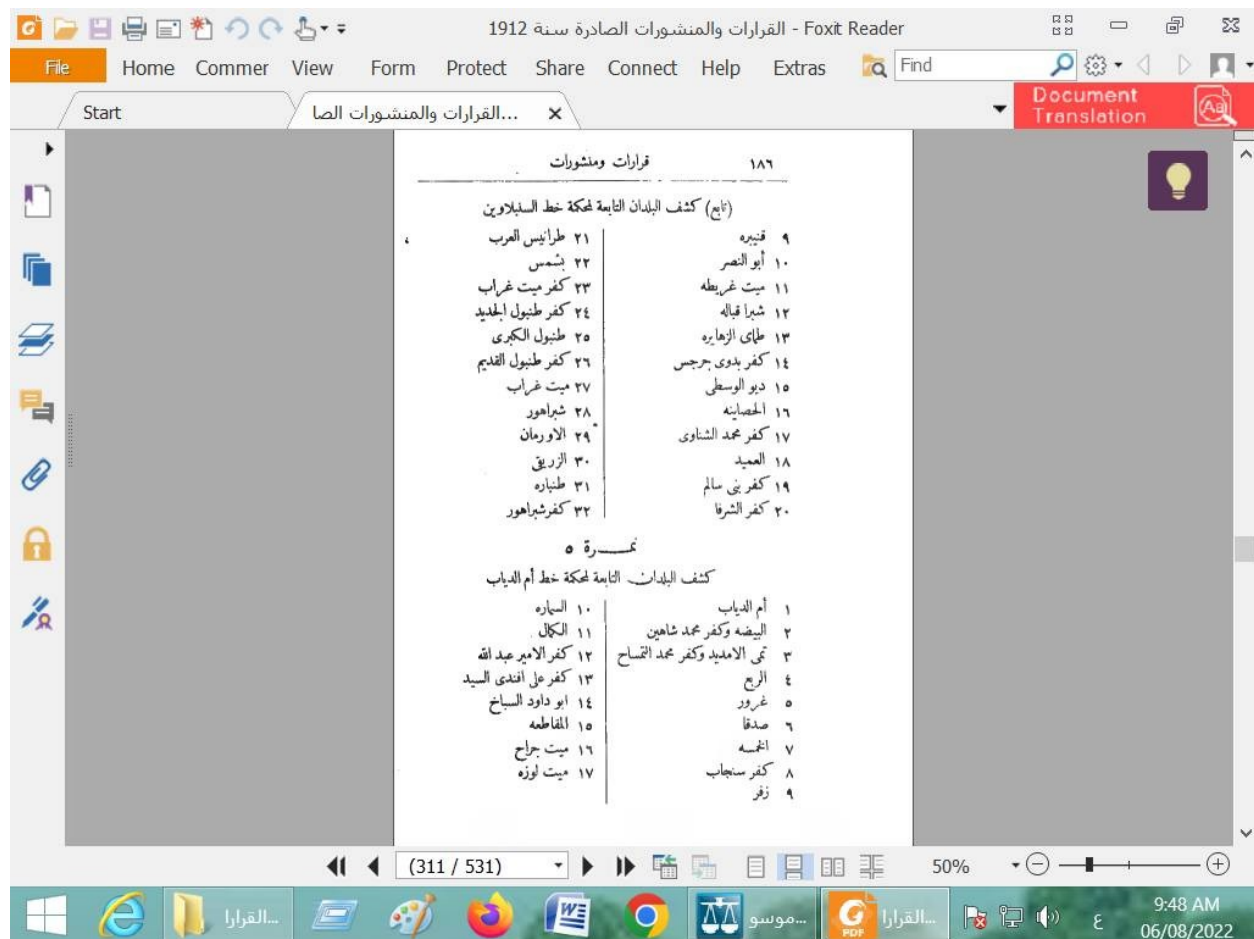
عام 1915



عام 1916



ثالثا -1 القرى التابعة لمحكمة خط ام الدياب



عام 1917

**تم نقل المحكمه الى قرية تمى الامديد وكان
اعضاءها كالتالى**

عام 1917

عام 1918

عام 1919

عام 1920

عام 1921

عام 1922

عام 1923

عام 1924

عام 1925

عام 1926

عام 1927

عام 1928

عام 1929

عام 1930

عام 1930

قرار الغاء محاكم الاخطا